

البند الخامس عشر:

الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي العربي
(2023-2027).

مذكرة شارحة

بشأن

الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي العربي (2023-2027)

عرض الموضوع:

- أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (29)، التي انعقدت في المملكة العربية السعودية، القرار رقم (739) بتاريخ 2018/4/15 الذي نص على:
" 1- الموافقة على مبادرة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن "تنظيم مهنة العمل الاجتماعي العربي".
- 2- تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، بإعداد خطة تنفيذية بإطار زمني مُحدد لتنظيم مهنة العمل الاجتماعي في الدول العربية.
- في إطار متابعة تنفيذ الفقرة الثانية من هذا القرار، قام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتشكيل لجنة مفتوحة العضوية بشأن موضوع مهنة العمل الاجتماعي العربي. وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، وصدر عنها عدد من التوصيات الهامة، التي تضمنت إعداد تصور لاستراتيجية عربية حول مهنة العمل الاجتماعي العربي كأساس لإعداد خطة متكاملة تأخذ في الاعتبار التفاوتات بين الدول العربية والتشريعات ذات الصلة. وفي هذا الإطار، أعدت وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية (بوصفها صاحبة المقترح)، مشروع "الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي العربي للأعوام 2023 - 2027".
- تضمن مشروع الإطار الاستراتيجي المقترح العناصر التالية: منهجية إعداده، ملخص التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT Analysis)، رؤية الإطار الاستراتيجي تحت عنوان "نحو مهمة عمل اجتماعي عربي متميزة"، رسالة الإطار الاستراتيجي تحت عنوان "تعزيز واستثمار قدرات العاملين الاجتماعيين وتوظيفها للارتقاء بمهنة العمل الاجتماعي من خلال الالتزام بمعارفها ومبادئها وقيمتها وأخلاقياتها"، القيم التي يستند إليها الإطار الاستراتيجي، وربط هذه القيم بأهداف التنمية المستدامة 2030.
- كما تضمن مشروع الإطار الاستراتيجي مشاريع الاستراتيجية العربية حول مهنة العمل الاجتماعي وأهدافها، والتي تتكون من أربعة أهداف، هي: الهدف الاستراتيجي الأول حول "تحسين مستوى السياسات والتشريعات الناظمة لمزاولة مهنة العمل الاجتماعي العربي"، والهدف الاستراتيجي الثاني حول "رفع مستوى مهنة العمل الاجتماعي العربي وتفعيلها"، والهدف الاستراتيجي الثالث حول "تحسين مستوى البرامج الأكاديمية والتدريبية ذات الجودة العالية التي تتناسب مع التغيرات المجتمعية في العالم العربي"، والهدف الاستراتيجي الرابع حول "تحسين مستوى التعاون المؤسسي لتنظيم مزاولة مهنة العمل الاجتماعي

العربي". كما تضمّن مشروع الإطار الاستراتيجي البرامج الاستراتيجية، والتي تشتمل على برنامج تطوير معايير مهنة العمل الاجتماعي العربي، وبرنامج بناء قدرات العاملين الاجتماعيين، وبرنامج تطوير معايير تدريس العمل الاجتماعي، وبرنامج إدارة العلاقة مع الشركاء. وتضمن كذلك مؤشرات قياس أداء الإطار الاستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي للأعوام 2023 - 2025.

- بناءً على ما تقدم، تم عرض مشروع الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (39)، وأصدر المجلس القرار رقم (880) د.ع (39) بتاريخ 2019/12/17، والذي تضمنت فقرته الرابعة اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي كوثيقة استرشادية تدعم جهود الدول العربية في هذا المجال، ورفعته إلى الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، لاعتماده.

- وتنفيذاً للقرار المشار إليه، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (105)، وأصدر القرار رقم (2262) بتاريخ 2020/2/6، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي". كما أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (106) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عنه في هذا الشأن، القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.

- بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

(مرفق: وثيقة الإطار الإستراتيجي "استرشادي" لمهنة العمل الاجتماعي العربي للأعوام 2023-2027).

مرفق

الإطار الإستراتيجي "استرشادي" لمهنة العمل الاجتماعي العربي
للأعوام 2027-2023

هيكل الإطار الإستراتيجي "استرشادي" لمهنة العمل الاجتماعي العربي

الموضوع
المقدمة
منهجية إعداد الإطار الإستراتيجي
ملخص التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOTA analysis)
الرؤية
الرسالة
القيم
ربط القيم بأهداف التنمية المستدامة 2030
الأهداف الإستراتيجية
البرامج الإستراتيجية
المشاريع الإستراتيجية
مؤشرات قياس أداء الإطار الإستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي للأعوام 2020 - 2027

المقدمة:

إيماناً بأهمية العمل العربي المشترك لتعزيز وتطوير فرص التحسين في مجال العمل الاجتماعي في الدول العربية من خلال تنظيم مزاولة مهنة العمل الاجتماعي بما ينعكس إيجابياً على مستوى تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن العربي في مجالات الحماية والدعم والتنمية الاجتماعية وفق أفضل الممارسات الفضلى، وذلك لجعل العمل الاجتماعي العربي مهنة منظمة وفاعلة على غرار المهن الأخرى، كمهنة الطب والمحاماة والهندسة وغيرها من مهن تستند على أسس نظرية وعلمية، وذلك للمساهمة في دعم الفئات المستضعفة كالأطفال المحتاجين للحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة والطفل الواقع عليهم العنف المبني على النوع الاجتماعي وفئة كبار السن من خلال ضبط جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهذه الفئات من خلال تأمين متطلب النهوض بمستوى مهنة العمل الاجتماعي بما في ذلك تطوير قدرات القائمين عليها وتوحيد معايير الاعتماد في الدول العربية وتطوير منهجيات وسياسات وإستراتيجيات تنظيم مهنة العمل الاجتماعي العربي.

ويعرّف العمل الاجتماعي وفقاً للاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين بأنه مهنة غايتها إحداث التغيير الاجتماعي، وحلّ المشكلات في العلاقات الإنسانية، وتمكين الأفراد وتحريرهم من أجل تعزيز رفاهيتهم، بالاستناد إلى مواطن قوتهم وقوة جماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتحقيق ذلك من خلال العمل وفق الاتجاهات التالية:

أولاً: اتجاه وقائي: تعزيز رفاهية الإنسان من خلال الوقاية من المشاكل الاجتماعية والظروف التي تحد من حقوقه، وتعزيز الدعم والاستدامة اللاحقة لنتائج المشاكل الاجتماعية ومخرجاتها بما يكفل تجنب العديد من هذه المشاكل والحد من التكاليف المادية والمعنوية.

ثانياً: اتجاه علاجي: التدخل المهني (النفسي-الاجتماعي) في التصدي للمشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة والنساء والمعنفين والأشخاص ذوي الإعاقة، بقصد استثمار القدرات والطاقات لديهم والوصول إلى المسؤولية وتكيفهم مع المجتمع.

ثالثاً: اتجاه تنموي: تطوير السياسات الاجتماعية والتنمية والخدمية.

منهجية إعداد الإطار الإستراتيجي:

اعتمدت منهجية صياغة الإطار الإستراتيجي على النهج التشاركي بإشراك المعنيين في قطاع العمل الاجتماعي (الأكاديميين، والممارسين)، وعقد اللقاءات ومجموعات التركيز وجلسات العصف الذهني، والاستناد إلى الممارسة المبنية على البراهين العلمية، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- الاستفادة من المواثيق الأخلاقية للأخصائيين الاجتماعيين على المستويين العربي والعالمي، على سبيل المثال-لا للحصر: بيان العمل الاجتماعي العالمي للمبادئ الأخلاقية الصادر عن الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين المتمثلة في: (الاعتراف بكرامة الإنسان، تعزيز حقوق الإنسان، تعزيز العدالة الاجتماعية، تعزيز الحق في تقرير المصير، تعزيز الحق في المشاركة، تعزيز السرية والخصوصية، معاملة الناس كأشخاص كاملين، الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا ووسائل الإعلام، والنزاهة المهنية)، الميثاق الأخلاقي لرابطة الأخصائيين الاجتماعيين في دولة الكويت، والميثاق الأخلاقي لممارسة المهن الاجتماعية في مملكة البحرين.
- الاستناد إلى جملة من المرجعيات كوثيقة الأردن 2025 المتضمنة ثلاثة أولويات إستراتيجية متمثلة في مهنة العمل الاجتماعي وإعداد إستراتيجية لمهنة العمل الاجتماعي وإعداد قانون عصري للعمل الاجتماعي، تقرير حال البلاد في الأردن 2018 ضمن قطاع التنمية الاجتماعية الذي شخص واقع مهنة العمل الاجتماعي في الأردن.
- الاطلاع على الدراسات السابقة المتوفرة عن واقع مهنة العمل الاجتماعي المتعلقة بمعايير مهنة العمل الاجتماعي، مثل غياب وجود ميثاق أخلاقي للمهنة ودورية أكاديمية متخصصة والاستقلالية في ممارسة العمل.
- تشكيل فريق عمل مكون من الخبراء الممارسين والأكاديميين لصياغة الإطار الإستراتيجي والذين تم اختيارهم وفق أسس محددة، متمثلة في: المعارف والخبرات في مجال العمل الاجتماعي والمشاركة بإعداد الإستراتيجيات، وتمثيل العضوية على مستوى حكومي وغير حكومي ولديهم المعرفة والخبرة في مجالات العمل الاجتماعي.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية (مواطن القوة، مواطن الضعف، الفرص، والتحديات) لواقع مهنة العمل الاجتماعي العربي بالاستناد إلى الدراسات السابقة والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بمهنة العمل الاجتماعي.
- عقد لقاءات عمل متخصصة وجلسات عصف ذهني (حيث بلغ عدد هذه اللقاءات عشرة شارك فيها ممثلون عن القطاع الحكومي والجامعات ومنظمات المجتمع المدني التي نفذت في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن خلال فترة شهر شباط وحزيران 2019) وكان القاسم المشترك في مخرجاتها التوافق على نتائج لتحليل الرباعي (SWOT analysis)، وتحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتحديات التي قد تواجه مهنة العمل الاجتماعي، إضافة إلى تحديد

قيم الإستراتيجية من خلال الاستناد إلى السياق النظري للقيم والمبادئ الأخلاقية لممارسة مهنة العمل الاجتماعي.

- تحديد احتياجات وتوقعات وآمال الشركاء الاستراتيجيين من خلال اللقاءات لمناقشة مكونات الإطار الاستراتيجي، والتحديات والفرص المشتركة.
- إعداد ملخص لنتائج جمع وتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمهنة العمل الاجتماعي العربي ومشاركته مع جميع المعنيين في صياغة الإطار الاستراتيجي والشركاء.
- عقد عدة لقاءات عمل لصياغة الإطار الاستراتيجي من أجل مراجعة نتائج التحليل وتحسين الإطار الاستراتيجي، وتم خلالها: مراجعة وتطوير الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، البرامج والمشاريع، وتحديد مؤشرات قياس الأداء.
- الاستفادة من مخرجات الدراسة الإقليمية المعدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حول: مسح مجموعات العمل في تقديم الخدمات الاجتماعية التي أجريها في العديد من الدول العربية، هي: لبنان، المغرب، الأردن، عمان، السودان، فلسطين، وتونس. والتي ركزت في منهجيتها على مجموعة العمل على المستوى الإقليمي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:
المراجعة المكتوبة: التشريعية، الخطط الوطنية، المواد / التقارير، ورسم الخرائط، وتحليلات الفجوات، إلخ.
 - مواد خاصة بالدولة توفرها مجموعة العمل ومكتب اليونيسف الإقليمي.
 - التقييم الذي أجراه التحالف العالمي للقوى العاملة في الخدمة الاجتماعية.
 - الاستبيانات والدراسات الاستقصائية.
 - ستتم عملية جمع البيانات على فترتين زمنيتين أيلول/ تشرين الأول 2023 وشباط/ آذار 2027.
 - قام التحالف العالمي للقوى العاملة في الخدمة الاجتماعية بجمع البيانات وتحليلها.
 - المقابلات مع الإخباريين الرئيسيين.
 - عقد/تنظيم مائدة مستديرة لمناقشة النتائج الأولية.
 - تحليل بيانات جميع البلدان وتجميعها في تقرير إقليمي واحد.
- نشر الإطار الاستراتيجي عبر الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية/ المملكة الأردنية الهاشمية، ونشره للجهات الحكومية وغير الحكومية والجامعات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي، بغرض الحصول على التغذية الراجعة في عملية تصميم الإطار الاستراتيجي وإجراء التعديلات عليه.

منخص التحليل الرياعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) (Analysis)

سلبى

نقاط الضعف

- غياب السياسات والإستراتيجيات والتشريعات الفاعلة لتطبيق مزاولة مهنة العمل الإحتماعى العربى وفقاً لقيمتها ومبادئها الأخلاقية.
- اختلاف سميات تخصصات العمل الإحتماعى، وغياب سمنى وطيفى للعمل الإحتماعى لعلات التعيين فى لمؤسسات الإحتماعية.
- ضعف التنسيق والتكامل وتبادل الخبرات فى مجال العمل الإحتماعى العربى.
- غياب وجود إطار مؤسسى لسمح رخص مزاولة مهنة العمل الإحتماعى العربى.
- غياب اعتماد معايير للمؤسسات الإحتماعية العربية وصسط جودة خدماتها.
- ضعف كفاءة العاملين الإحتماعيس فى بعض النول العربية فى تقبيل خدمات لصاية والدعم والتنمية، ونقص فى اعدادهم.
- عدم وجود قواعد بيانات للعاملين الإحتماعيس فى علقية النول العربية، و بدء الدرايات الظنية لمتخصصة بدراسة واقع مهنة العمل الإحتماعى العربى.
- ضعف قدرات بعض الجامعات والمعاهد العلمية فى تدريس تخصص العمل الإحتماعى، وعدم وجود برامج لسمح درجة الدكتوراة فى العمل الإحتماعى فى معظم النول العربية.

إيجابى

نقاط القوة

- وجود نشريات نلظم عمل شؤون مؤسسات العمل الإحتماعى العربى.
- امتلاك مؤسسات العمل الإحتماعى العربى مخزون من المعارف والخبرات.
- توفر الموارد البشرية من فئة العاملين الإحتماعيس.
- انتشار مؤسسات العمل الإحتماعى فى مختلف البلدان العربية التى نوظف العاملين والاحصائيس الإحتماعيس.
- وجود الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة فى تدريس تخصصات ذات صلة بالعمل الإحتماعى.
- وجود الجمعيات فى العالم العربى المهتمة بفضايا مهنة العمل الإحتماعى.
- وجود نجارب لدى بعض الدول العربية فى مهنة العمل الإحتماعى.

داخلى

التحديات

- محدودية الموارد المالية.
- ضعف الوعي والإعتراف الحظفى بمهنة العمل الإحتماعى على المستوى العربى.
- تنامى الطلب على خدمات قطاع الحماية والتنمية الإحتماعية على المستوى العربى.
- الإزدواجية وضعف التنسيق بين مؤسسات العمل الإحتماعى على المستوى الداخلى والخارجى للبلدان العربية.
- تبعات ازمان اللجوء المنحددة فى الدول العربية.

الفرص

- توجهات مجلس وزراء الشؤون الإحتماعية العرب بمهنة العمل الإحتماعى على المستوى العربى.
- توفر الجهات المانحة والتمويل الخارجى والإهتمام العربى والعالمى بمهنة العمل الإحتماعى.
- إستراتيجيات الحماية والتنمية الإحتماعية احدى متطلبات نجاحها رفع قدرة القائمين على مؤسسات العمل الإحتماعى العربى.

خارجى

الرؤية

" نحو مهنة عمل اجتماعي عربي متميزة.

ركزت رؤية الاستراتيجية على تنظيم مهنة العمل الاجتماعي من خلال السعي لتطوير قدرات العاملين الاجتماعيين في مؤسسات العمل الاجتماعي لضمان الإلتزام بقيمها وأخلاقياتها ومبادئها لتحقيق أهدافها المنشودة وتنفيذ الأدوار والمسؤوليات لتنظيم المهنة بشكل يتوافق مع التوجهات العربية والعالمية المرتكزة على تطوير معارف وخبرات العاملين الاجتماعيين بما ينسجم مع التشريعات النافذة، والذي يراعي التباينات بين الدول العربية.

الرسالة

"تعزيز واستثمار قدرات العاملين الاجتماعيين وتوظيفها للارتقاء بمهنة العمل الاجتماعي العربي من خلال الإلتزام بمعارفها ومبادئها وقيمها وأخلاقياتها".

بينت رسالة الاستراتيجية الغاية من وجودها للارتقاء بمهنة العمل الاجتماعي العربي، ولتحقيق رسالتها من خلال دورها في رسم السياسات وتطوير التشريعات العربية المتكاملة والمشاركة في وضع المعايير الناظمة لمهنة العمل الاجتماعي وتوظيف المعارف والخبرات بنهج تشاركي على المستوى العربي والعالمي، بالإعتماد على بنية مؤسسية وبما يتلائم مع تحقيق التنمية الممتددة القائمة على مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية.

القيم التي تستند عليها استراتيجية مهنة العمل الاجتماعي العربي:

العمل الاجتماعي مبني على أساس احترام الكرامة الإنسانية وقيمة الفرد واحترام التنوع الثقافي وحق الفرد في تقرير مصيره.	الكرامة الإنسانية
تعمل مهنة العمل الاجتماعي على ضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ولكل مجتمع الحق في السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.	العدالة الاجتماعية
يسعى العاملون الاجتماعيين لتقديم الخدمة بأسلوب إنساني والتعرف على مشاكل المستفيدين، إشباع الحاجات الإنسانية، تنمية القوى الكامنة لدى الإنسان، والمساهمة في خلق مجتمع متماسك وأمن.	خدمة إنسانية
تستند مهنة العمل الاجتماعي إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية المتمثلة في: الصدق والأمانة والنزاهة والعدالة والاخلاص في العمل.	النزاهة
تسعى مهنة العمل الاجتماعي إلى تطوير مستوى الكفاءة المهنية للعاملين الاجتماعيين وتعزيز معارفهم وخبراتهم في الممارسة المهنية.	الكفاءة
إدراك العاملون الاجتماعيين لأهمية العلاقات الإنسانية بين الناس، وفهمها كونها المحرك لتحقيق التغيير الاجتماعي المخطط له، وإشراك الناس في عمليات تقديم المساعدة، وتوظيفها في تحقيق رسالة المهنة، الهادفة إلى: تعزيز الحياة وتحسين مستوى الرفاهية للأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات.	العلاقات الإنسانية

ربط القيم بأهداف التنمية المستدامة 2030:

في كانون الثاني 2016، بدأ نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2015 في قمة أممية، وستعمل دول العالم خلال السنوات الثلاث عشرة المقبلة على تحقيق الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع، وذلك لحشد الجهود للقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما ومكافحة عدم المساواة والعمل على إيجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وترتبط أهداف التنمية المستدامة المشار إليها في المصنوفة أدناه بقيم وأهداف الإطار الإستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي العربي وتفعيل دور العاملين الاجتماعيين للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف التي لها علاقة بشكل مباشر بمجالات العمل الاجتماعي وفقاً للقيم والمبادئ الأخلاقية للمهنة:



الأهداف الإستراتيجية

استناداً لقرار الدورة (38) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقدة في جمهورية مصر العربية/ شرم الشيخ بتاريخ 2018/12/5، بشأن تكليف المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة اللجنة المشتركة لإعداد تصور إستراتيجية عربية حول مهنة العمل الاجتماعي العربي، تأخذ بعين الاعتبار التباينات بين الدول العربية والتشريعات ذات الصلة، وبالتشاور مع الأطراف المعنية (مؤسسات العمل الاجتماعي، الجامعات، وذوي الخبرة والاختصاص)، تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التالية للأعوام (2023 - 2027):

1. **تحسين مستوى السياسات والتشريعات الناظمة لمهنة العمل الاجتماعي العربي:** يشكل هذا الهدف محوراً هاماً في أجندة أعمال هذه الإستراتيجية ويصب بشكل مباشر في تحقيق رؤيتها من خلال توفير أطر تشريعية وتنظيمية متكاملة تسهم في تحقيق أهدافها وفق قيم وأخلاقيات ومبادئ مهنة العمل الاجتماعي. ويمكن قياس أداء تحقيق هذا الهدف من خلال المؤشر الرئيسي: نسبة الإلتزام بتطبيق معايير مهنة العمل الاجتماعي على مستوى عربي، نسبة الإلتزام بتطبيق معايير مهنة العمل الاجتماعي على مستوى داخلي للدولة.
2. **رفع مستوى مهنة العمل الاجتماعي العربي وتفعيلها:** يسهم هذا الهدف في تطوير ممارسة مهنة العمل الاجتماعي، وضمان تمكين العاملين الاجتماعيين من ممارستها وفق قواعد وأسس المزاوله. ويمكن قياس أداء تحقيق هذا الهدف من خلال المؤشر الرئيسي: نسبة العاملين الاجتماعيين الحاصلين على رخص مزاوله المهنة على مستوى الدول العربية، نسبة العاملين الاجتماعيين الحاصلين على رخص مزاوله المهنة على المستوى الداخلي للدولة.
3. **تحسين مستوى البرامج الأكاديمية والتدريبية ذات الجودة العالية التي تتناسب مع التغيرات المجتمعية في العالم العربي:** يسهم هذا الهدف في تحسين أداء الجامعات والكليات والمعاهد التي تدرس تخصص العمل الاجتماعي في العالم العربي من خلال التركيز على مراجعة أسس اختيار الهيئة التدريسية وتطويرها ومراجعة الخطط الدراسية والتدريب العملي لدراسي هذا التخصص وتمكينهم من التشغيل في المؤسسات الاجتماعية. ويمكن قياس أداء تحقيق هذا الهدف من خلال المؤشر الرئيسي: نسبة برامج العمل الاجتماعي في الجامعات المحسن خططها التدريسية في تخصص العمل الاجتماعي، ونسبة الطلبة الدارسين لتخصص العمل الاجتماعي المؤهلين القادرين على ممارسة المهنة.
4. **تحسين مستوى التعاون المؤسسي لتنظيم مزاوله مهنة العمل الاجتماعي العربي:** جاء هذا الهدف متوافقاً مع التوجهات العربية نحو تعزيز التشاركية وتكامل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بمهنة العمل الاجتماعي العربي. ويمكن قياس مؤشر تحقيق هذا الهدف من خلال: نسبة اتفاقيات التعاون لمهنة العمل الاجتماعي على مستوى عربي، نسبة اتفاقيات التعاون لمهنة العمل الاجتماعي على مستوى داخلي للدولة.

البرامج

لضمان تحقيق اهداف الاستراتيجية (2023 - 2027) وضمان إدراتها وتطبيقها بكفاءة وفعالية، تم تصميم مجموعة من البرامج المتكاملة التي تراعي التباينات بين الدول العربية في تنفيذ هذه البرامج والمشاريع والذي يشار إلى أن بعض الدول العربية قد نفذت بعض المشاريع والأنشطة التي تتقاطع مع برامج مهنة العمل الاجتماعي العربي، مثل: اصدار مجلة علمية للعمل الاجتماعي (المجلة تصدر حالياً في الامارات ومصر) وتصنيف العاملين الاجتماعي (الأمر معمول به حالياً في تونس) وايجاد نقابة أو جمعية للعاملين الاجتماعيين (يوجد نقابة للعاملين الاجتماعيين في كل مصر وتونس واليمن) وهذا الأمر يحدد كمؤشر لسنة الأساس هذه الدول في مصفوفة قياس مؤشرات الأداء في هذه الإستراتيجية، والمتمثلة في البرامج التالية:

برنامج تطوير معايير مهنة العمل الاجتماعي العربي، وصف البرنامج من حيث الإجراءات والأنشطة:

- إصدار ميثاق اخلاقي لمهنة العمل الاجتماعي.
- إصدار دورية علمية متخصصة بمهنة العمل الاجتماعي.
- استحداث قانون مهنة العمل الاجتماعي.
- استحداث نظام لمزاولة مهنة العمل الاجتماعي.
- استحداث نظام تصنيف فني للعاملين الاجتماعيين.
- إنشاء مجلس للعمل الاجتماعي على مستوى العالم العربي للأشراف على سياسات تطوير مهنة العمل الاجتماعي.
- إنشاء نظام متابعة وتقييم لرصد الآليات المتبعة من قبل الدول العربية بشأن تنظيم مهنة العمل الاجتماعي وتقييمها بشكل دوري وفقاً للخطط المعتمدة.
- ايجاد مظلة مجتمعية أو جمعية للعاملين الاجتماعيين.

برنامج بناء قدرات العاملين الاجتماعيين، وصف البرنامج من حيث الإجراءات والأنشطة:

- استحداث سجل إلكتروني للعاملين الاجتماعيين.
- منح رخص مزاولة مهنة للعاملين الاجتماعيين بموجب امتحانات كفاءة تعد لهذه الغاية من قبل المظلة المجتمعية/ مجلس العمل الاجتماعي وجمعية متخصصة بالعاملين الاجتماعيين.
- تعبئة الشواغر بناء على رخص مزاولة المهنة وبطاقات الوصف الوظيفي.
- قياس وتحليل معدلات رضا العاملين الاجتماعيين الحاصلين على رخص مزاولة المهنة وكذلك قياس رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من قبل العاملين الاجتماعيين.
- إعداد أسس ومعايير توظيف العاملين الاجتماعيين في المؤسسات الاجتماعية.
- تعديل المسميات الوظيفية حسب وظائف مهنة العمل الاجتماعي.

- تعديل الحوافز وربطها بالمسميات الوظيفية للعاملين الاجتماعيين.
- استحداث مركز تدريبي للعمل الاجتماعي وربطه بوزارات الشؤون الاجتماعية في كل دولة عربية.
- تنفيذ برامج تدريب العاملين الاجتماعيين.
- إعداد مشروع دبلوم مهني للممارسين الاجتماعيين الميدانيين.

برنامج تطوير معايير تدريس العمل الاجتماعي: وصف البرنامج من حيث الإجراءات والأنشطة:

- قبول الطلبة الراغبين في دراسة العمل الاجتماعي في الجامعات وفق ميولهم المهنية. ورفع معدلات القبول.
- رفد الجامعات التي تحتضن تخصص العمل الاجتماعي بأعضاء هيئة تدريس بتخصصات علمية دقيقة في مجال العمل الاجتماعي وممارسين ميدانيين.
- توحيد الخطة الدراسية في الجامعات بما يتلائم والتغيرات الاجتماعية والتدخلات المهنية الحديثة مع المستفيدين.
- تطوير دليل للتدريب الميداني ضمن المساق الأكاديمي.
- إعداد دراسة تبين مستوى خبرة الأكاديميين في الجامعات وخبرة الممارسين ووضع خطط التحسين في ضوء نتائجها.
- توحيد مسمى تخصص العمل الاجتماعي في جميع أقسام الجامعات والكليات والمعاهد التي تدرس تخصص العمل الاجتماعي.
- استحداث برنامج الدكتوراة في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات التي لا يوجد لديها هذا التخصص.

برنامج إدارة العلاقة مع الشركاء، وصف البرنامج من حيث الإجراءات والأنشطة:

- إبرام وتفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجهات المعنية بما في ذلك المؤسسات التي لديها تجارب في ممارسة مهنة العمل الاجتماعي.
- الإطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مهنة العمل الاجتماعي والاستفادة من تلك التجارب.
- إبرام اتفاقيات تفاهم ما بين الجامعات والمؤسسات العاملة في ميدان العمل الاجتماعي على المستوى الداخلي والخارجي للعالم العربي.
- المشاركة في عضوية الاتحاد الدولي للعاملين الاجتماعيين.

مشروع الإستراتيجية:

الفترة الزمنية بالسنوات		المشروع	التسلسل
الى	من		
الهدف الإستراتيجي الأول: تحسين مستوى السياسات والتشريعات الناظمة لمزاولة مهنة العمل الاجتماعي العربي.			
البرنامج: تطوير معايير مهنة العمل الاجتماعي العربي.			
2027	2023	قانون مهنة العمل الاجتماعي.	1.
2027	2023	نظام تصنيف فني للعاملين الاجتماعيين	2.
2027	2023	نظام مزاولة مهنة العمل الاجتماعي.	3.
2027	2023	استحداث المعايير المهنية لمسار مهنة العمل الاجتماعي.	4.
2027	2023	ميثاق اخلاقي لمهنة العمل الاجتماعي.	5.
2027	2023	دورية علمية لمهنة العمل الاجتماعي.	6.
2027	2023	مجلس تنسيقي لمهنة العمل الاجتماعي على مستوى العالم العربي.	7.
2027	2023	مظلة مجتمعية أو جمعية للعاملين الاجتماعيين.	8.
2027	2023	نظام إلكتروني لمتابعة مؤشرات قياس الاداء للإطرار الإستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي العربي.	9.
الهدف الإستراتيجي الثاني: رفع مستوى مهنة العمل الاجتماعي العربي وتفعيلها.			
البرنامج: بناء قدرات العاملين الاجتماعيين.			
2027	2023	استحداث مظلة مؤسسية لمنح رخص مزاولة المهنة.	10.
2027	2023	ضبط جودة خدمات المؤسسات لضمان مزاولة المهنة بموجب رخص مستعدة.	11.
2027	2023	تطوير بطاقات الوصف الوظيفي لجميع مجالات العمل الاجتماعي.	12.
2027	2023	قياس كفاءة وفاعلية العاملين الاجتماعيين في المؤسسات الاجتماعية.	13.
2027	2023	قواعد بيانات محوسبة خاصة بالعاملين الاجتماعيين.	14.
2027	2023	استحداث مركز تدريبي للعمل الاجتماعي.	15.
2027	2023	دبلوم مهني للعاملين الاجتماعيين الميدانيين.	16.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحسين مستوى البرامج الأكاديمية والتدريبية ذات الجودة العالية التي تتناسب مع التغيرات المجتمعية في العالم العربي.				
2027	2023		معايير اختيار أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في العمل الاجتماعي.	17.
2027	2023		توحيد وتطوير الخطة الدراسية للجامعات المعنية بتخصص العمل الاجتماعي.	18.
2027	2023		دليل تدريب ميداني للطلبة وربطه بالاحتياجات الفعلية لمؤسسات العمل الاجتماعي.	19.
2027	2023		استحداث برنامج الدكتوراة في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات.	20.
الهدف الإستراتيجي الرابع: تحسين مستوى التعاون المؤسسي لتنظيم مزاولة مهنة العمل الاجتماعي العربي.				
البرنامج: إدارة العلاقة مع الشركاء.				
2027	2023		المقارنات المعيارية لمهنة العمل الاجتماعي.	21.
2027	2023		اتفاقيات تعاون لتبادل المعارف والخبرات لمهنة العمل الاجتماعي.	22.
2027	2023		اتفاقيات تعاون بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية في مجال الأبحاث والتدريب الميداني.	23.
2027	2023		المشاركة في عضوية الاتحادات العالمية للعاملين الاجتماعيين، والمشاركة في الدراسات والأبحاث.	24.
2027	2023		إدارة عملية استقطاب الدعم والتمويل لتطوير مهنة العمل الاجتماعي.	25.

مؤشرات قياس أداء الإطار الإستراتيحي لمهنة العمل الاجتماعي للأعوام 2019-2020

المؤشر	خط الأساس 2023	2024	2025	2026	2027
تحسين مستوى السياسات والتشريعات الناطقة لمزاولة مهنة العمل الاجتماعي العربي					
1. عدد قوانين مهنة العمل الاجتماعي المستخدمة على مستوى عربي ومنسجمة مع متطلبات الحركة الرشيدة للتشريعات.					
2. عدد أنظمة مزاولة مهنة العمل الاجتماعي المستخدمة على مستوى عربي ومنسجمة مع متطلبات الحركة الرشيدة للتشريعات.					
3. عدد أنظمة التصنيف الفني للعاملين الاجتماعيين المستخدمة على مستوى عربي ومنسجمة مع متطلبات الحركة الرشيدة للتشريعات.					
4. عدد الدول العربية المستحدثت فيها معايير مزاولة مهنة العمل الاجتماعي.					
5. عدد خطط العمل المنفذة على مستوى عربي ومرتبطة بالخطة الإستراتيجية لتنظيم مهنة العمل الاجتماعي.					
6. عدد الدول العربية المتوفرة لديها المواثيق الأخلاقية لمهنة العمل الاجتماعي.					
7. عدد الدوريات العلمية الصادرة ذات العلاقة بمهنة العمل الاجتماعي.					
8. عدد وزارات الشؤون الاجتماعية العرب التي انشأت مجالس تشيكية.					
9. عدد الهيئات المجتمعية المستخدمة لمهنة العمل الاجتماعي.					
رفع مستوى مهنة العمل الاجتماعي العربي وتفعيلها					
10. عدد الهيئات المعتمدة لمنح رخص مزاولة مهنة العمل الاجتماعي على مستوى عربي.					
11. عدد وزارات الشؤون الاجتماعية العرب المترتبة بتطبيق دليل لضبط جودة خدمات المؤسسات لضمان مزاولة المهنة بموجب رخص معتمدة					

